

المتن

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم.
قلنا: هذا مدفوعٌ بأن الإنسان بشرٌ، وله حالات نفسية وخارجية توجب الزهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضائق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك.

الشرح

لو قال قائلٌ: هذا اللازم مسكوتٌ عنه لم يلزم به القائل، فلم يلتزم به ولم يمتنع عنه، ولم يرجع عن قوله. وبناءً على ذلك فنحن نرى أنه لازم، ويجب أن نُضيفه إليه. لأن الإنسان بشرٌ له حالات نفسية تحولُ بينه وبين التفتن لللازم، فقد يقول القول ويكون غافلاً عن لازمه، ولو كان ذاكراً للزومه ربما لا يقول هذا القول. وهذا أمرٌ تشاهدونه أتم بأنفسكم؛ أحياناً يُرجح الإنسان قولاً على قولٍ، ثم بعد التفكير يرى أنه يلزم على هذا القول الذي رجحه معنىً باطلاً فيعدل عن ترجيحه، وهذا كثير مايقع. ولذلك ينبغي للإنسان كما قلنا سابقاً أنه ينبغي له ألا يُخالف الجمهور إلا إذا علم أن قولهم ليس بصواب؛ لأن الغالب أن الحق مع الجمهور.

كذلك قلنا فيما سبق: إذا وردت أحاديث صحيحة كالجبال تُعتبر أصولاً في قواعد الإسلام، فإنه لا يعدل عنها إلى أحاديث آحادية قد تكون شاذة عند التأمل فيها؛ حتى يتبين أن هذه الأحاديث الأحادية صحيحة لابد من القول بها، لأن مخالفة الأصول التي تعتبر قواعد في الإسلام أمرٌ عظيمٌ، فلا ينبغي للإنسان أن يشذ عنها إلا إذا تيقن.

وهنا نقول: إذا كان هذا القول لازماً للقول لقائله ، ولزومه واضحٌ ، فإننا مع ذلك لا نلزم به قائله ، ولا نضيفه إليه ، لأن الإنسان بشرٌ كما قلتُ ومن الممكن أن يغفل عن اللازم ، ومن الممكن أن يكون في باب المناظرة. وهو باب تحدث فيه مضايقات ، فرمما تقول قولاً لأجل أن تتخلص به من ضيق المناظرة ؛ وهذا القول لازمه باطلٌ. والناس في المناظرات ربما أرادوا الخروج من ضيق المناظرة بأقوال ربما لو تأملوها فيما بعد لوجدوها خطأً، فلما كان هذا وارداً على طبيعة البشر لم يكن لنا أن نجعل لازم قول الإنسان قولاً له حتى يُصرح بالتزامه له.

والخلاصة: أننا لا ننسب لازم القول للقائل إلا إذا التزم به ، ويصح لنا أن نقول : هذا القول يلزمه كذا وكذا ، وهذا اللازم فاسد، ولا يصح أن نقول بأن هذا القول الفاسد هو قول فلان لأنه لازم كلامه.

وفي هذا الباب الذي نحن بصدده وهو باب الأسماء والصفات ، نرى أن بعض الناس يُنكر أن يكون الله تعالى موصوفاً بأي صفةٍ، ويُثبتون الأسماء، ومنهم من يُنكر أن الله موصوفٌ بأي صفةٍ أو مُسمى، فلا يثبتون الصفات ولا الأسماء ؛ لأنهم يقولون: لو أننا أثبتنا لله أسماءً وجودية لزم من ذلك أن يكون مُشابهاً للموجودات.

نقول لهم نحن : ويلزم من قولكم أيضاً أن يكون مُشابهاً للمعدومات، لأن نفي الوجود يستلزم العدم، فإنكاركم الوجود معناه : إثبات العدم وتُشديده بالمعدومات، وتشبيهه بالمعدومات أنقص من التشبيه بالموجود . وهذا على فرض أن يكون إثبات الوجود تشبيهاً.

وأما الغلاة منهم؛ فقالوا: ننفي عنه الوجود والعدم ونقول : ليس بسميع ولا أصم وليس بصير ولا أعمى، وليس بجي ولا ميّت ، فننفي عنه هذا وذاك، أي ننفي الشيء وضده.

فقال أهل السنة والجماعة: ما تقولون في الوجود؟

قالوا: نقول : لاموجودٌ ولا معدومٌ.

فقال أهل السنة والجماعة: إذا شبهتموه بالمتنعات، لأنه يمتنع أن يكون الشيء لا موجوداً ولا معدوماً إذ أن تقابل الوجود والعدم من باب تقابل النقيضين ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فلا يُمكن أن نقول عن شيء: لاموجود ولا معدومٌ، فإما موجود وإما معدوم.

ربما تقبل منك أن تقول لحي ولا ميت؛ بناءً على اصطلاحك بأن الحياة والموت إنما يوصف بها من له شعورٌ وإحساسٌ ؛ وأن الجدار فهو لحي ولا ميت ؛ بناءً على فهمك ؛ فإن الجمادات قد توصف بأنها حية وميتة فالذين يعبدون الأشجار و الأجار يُقال أنهم يعبدون أمواتاً غير أحياء كما قال في القرآن.

والحاصل أن نقول: إن هؤلاء الذين قالوا إنه يلزم من كذا وكذا وأوغلوا في هذا اللزام وصلوا إلى حدٍ وصفوا الله تعالى فيه بالأشياء الممتنعة، ما رأيكم في الحركة والسكون تقابلهم من باب تقابل النقيضين . لأنها لا يُمكن أن يجتمعا ولا أن يرتفعا يعني: إذا كان الشيء غير متحركٍ فهو ساكنٌ وإن كان متحركاً فهو غير ساكن.